إشكالية التنمية المستدامة وتأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية:
- حالة حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط -

The problem of sustainable development and the rehabilitation of equilibrium ecosystem in the mountains Moroccan: Cas study of Tagueleft Basin (The Central High Atlas of Morocco).

أ. محـــمـــد رزقـــي، جـــامعة القاضـــي عياض مـــراكش-المـغرب
أ. عبد الرحيم بنعلي، جامعة القاضي عياض مراكش-المغرب

ملخص: أمام حدة الإقصاء الاجتماعي وهشاشة التوازنات البيئية بالأوساط الجبلية المغربية، وجب التفكير جديا وعمليا في تأطير كل أشكال استغلال الإنسان للمجال، وإذا كانت التنمية المستدامة كمقاربة تنموية جديدة تثمن الإمكانات البشرية والبيئية المحلية، فإن القطع مع كل أشكال التهميش والتدخلات القطاعية المحدودة التي طبقت بالجبال المغربية منذ عقود خلت أصبح ملحا، يوضح هذا المقال تحليل مختلف شروط تحقيق التنمية المستدامة بالأوساط الجبلية المغربية، من خلال دراسة حالة نموذجية بالأطلس الكبير الأوسط، بهدف بسط سبل تأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التوازنات البيئية، التنمية الترابية.

Abstract: This study presents an analytical view of the fragility of the ecological balances in the Moroccan mountain communities to the severity of social exclusion. Serious consideration should be given to framing all forms of human exploitation of the field and ways to achieve sustainable development to preserve mountain ecosystems.

This article analyzes the various obstacles to achieving sustainable development in the Moroccan mountain communities, through a case study of the Middle Great of Atlas of the Middle Moroccan.

Keywords:sustainable development, equilibrium ecosystem, Territorial development.

مقدمة:

إن إستراتيجية تنمية وتهيئة الأوساط الجبلية تستوجب التفكير في مشاريع واعدة ومتكاملة تؤطر كيفية استغلال مؤهلاتها البشرية والطبيعية، لأن طرق الاستغلال الحالي للمجالات الجبلية تجعل مواردها الطبيعية تتعرض لتدهور متسارع بفعل تزايد حدة الأنشطة البشرية ومحدودية البرامج التنموية النوعية التي تستهدف الجبال، يجسد حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط نموذجا لكل الأوساط الجبلية المهمشة تنمويا، لأنه وسط إلى حدود اليوم ظل مقصي في السياسة التنموية للدولة، لعدم استفادته من برامج ومشاريع مندمجة قادرة على تحريك المؤهلات التنموية التي يزخر بها، ولذلك وجب التفكير جديا في رد الاعتبار لهذا الوسط واستثمار امكانياته، لإقرار تنمية تنسجم مع مؤهلاته الطبيعية والبشرية وخصوصياته البيئية.

كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة بحوض تاكلفت؟ وماهي اكراهاتها وشروطها؟ ما دور تأهيل التوازنات البيئية في استدامة الموارد والتنمية المحلية؟

1. التوطين الطبيعي والإداري لمجال الدراسة

تندرج منطقة تاكلفت ضمن الهوامش الشمالية للأطلس الكبير الأوسط، وإداريا تنتمي إلى جهة بني ملال خنيفرة، (الخريطة الشكل رقم 1) ومن الناحية الطبيعية فالمنطقة عبارة عن حوض مغلق يحده شرقا وغربا خوانق واد العبيد، وشمالا أطلس بني ملال وجنوبا جبل شيتو وكدروز، هذا الحوض تحتضنه أعراف جبلية على ارتفاعات تتراوح بين 809م عند مجرى واد العبيد و2237م عند القمم المرتفعة المحيطة بالحوض.

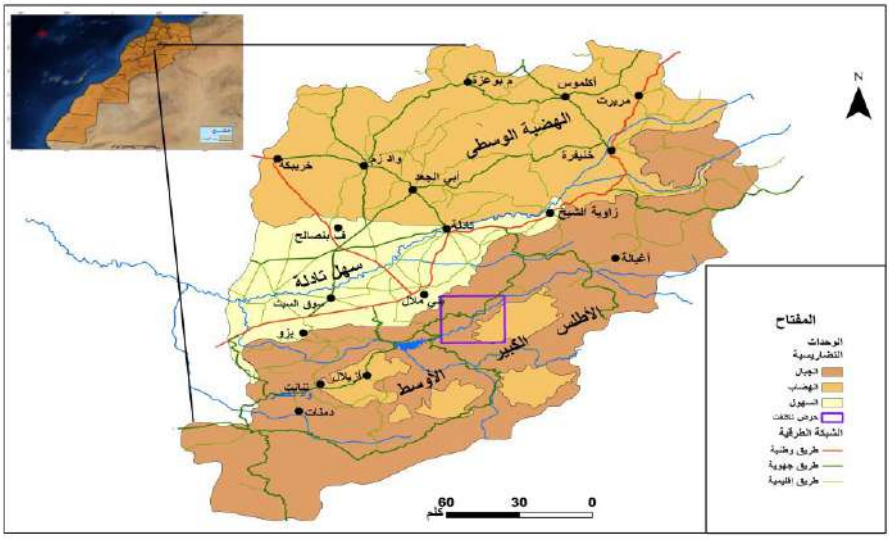

الشكل رقم 1: التوطين الجغرافي لمنطقة الدراسة إداريا وطبيعيا

مصدر المعطيات: قسم التخطيط والبيئة بولاية جهة بني ملال-خنيفرة

2. شروط تحقيق التنمية المستدامة بحوض تاكلفت

1.2 استبدال المقاربة القطاعية بتصور مبني على تشخيص ترابي متكامل:

كان للدينامية التي عرفها الحوض كوسط جبلي هش خلال العقود الأخيرة، تأثيره السلبي المباشر على التوازنات البيئية ومستوى التنمية المحلية التي ما فتئت تسجل تراجعا بالمنطقة، أمام افتقادها لمقومات التهيئة المناسبة وبرامج تنموية طموحة قادرة على الاستجابة للانتظارات الساكنة المتزايدة، وقد كان لكل ذلك وقع مباشر على الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية وضعف تجددها، بما يعني عدم فاعلية التدخلات الرسمية للإعداد وضبط تهيئة المجال بمراقبة دقيقة لسلبيات استغلال الساكنة للمجال.

ترتبط هذه الوضعية بمشكلة انعدام الترابط الاستراتيجي بين التنمية المحلية في أبعادها الشمولية وصيانة الموارد الطبيعية بالجبال المغربية، فعلى المستوى المحلي لم يتم انجاز كل التصورات المرتبطة بالتنمية القروية وتأهيل المجالات المهمشة منذ الاستقلال(محمد الناصري، 2006، ص40)، وإستمر اهتمام الدولة بالرفع من الإنتاجية ومراكمة الثروة والتجهيزات والاستثمار بالمدرات المسقية المؤهلة.

وهذا التجاهل للبيئة الجبلية وعدم اعتبار الإنسان كمكون أساسي فيها، ولد تفاعل قوى محلية متعددة العناصر ومتعارضة الطموحات، أطفى على استغلال المجال المحلي نوعا من اللاتنظيم استمر معه تزايد الحاجيات وتراجع الموارد بفعل النمو الديمغرافي المتزايد.

وأمام الإمكانيات المهمة للوسط الجبلي المغربي على مستوى الموارد المائية، انطلقت مند بداية الفترة الاستعمارية أشغال التجهيز الهيدروفلاحي لتادلا الذي جلب اهتمام الأجانب، الذين تعطشوا لاستغلاله وجلب السهل استثمارات مهمة بالموازاة مع فرض السيطرة العسكرية، ولذلك تم احداث مكتب الري لبني عمير وبني موسى سنة 1941 الذي يعد الأول من نوعه في المغرب(عبد الرحيم بنعلي، 2004، ص411)، وتشييد سد بين الويدان بحوض واويزغت سنة 1953، لمد هذا السهل بحاجياته من الموارد المائية والرفع من الانتاج، وبعد الاستقلال اسمرت سياسة الاهتمام بالسهل الذي عرف دينامية داخلية شبه مغلقة، في الوقت الذي تم فيه استنزاف المحيط الجبلي وتهميشه.

ولقد أسهم تدخل المستعمر بالميدان في وضع أسس سياسة فلاحية جديدة طبعت حتى اختيارات الدولة المغربية بعد الاستقلال، سمتها إعطاء أهمية كبيرة للمنطقة السهلية المتسمة بالإنتاجية المرتفعة وتهميش المحيط الجبلي المجاور له، حيث اندثر معه ذلك التضامن الترابي القائم تاريخيا كألية للتعاون بين الوحدات الجغرافية المختلفة عبر اعمال الشراكة والتعاون بين المؤسسات من أجل خلق تنمية منسجمة مجاليا واجتماعيا بدعم الجهات التي تعاني من إكراهات تنموية (محمد البقصي، 2016، ص109)، الشيء الذي ولد عالمين متناقضين في الحياة الاجتماعية والتنمية، أثر سلبا على أنماط الإنتاج كفرصة السائدة من ذي قبل .

إن واقع التنمية المحلية المؤجلة بمنطقة البحث، تتهيكل محاورها على بناء حاجيات وانتظارات الساكنة المحلية، وتتحدد غايتها على تنويع الاقتصاد المحلي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتوازنات الوسط البيئي وصيانة الهوية المحلية بمختلف أبعادها(امحمد موساوي، 2012،

ص229)، هو حصيلة لمنطق متعدد الأوجه، حصرت آلياته المتفاعلة المقاربة القطاعية للتنمية بالجهة منذ الفترة الاستعمارية .

2.2 حل التعارض القائم بين مقاربتي التنمية القطاعية والبيئية التنموية:

تستدعي مقاربة إشكالية التنمية المستدامة بحوض تاكلفت كجزء من المناطق الجبلية المغربية، تدخلا من نوع خاص عند الإقدام على أي إعداد مجالي أو تنمية للتراب المحلي، باعتبار أن المجال ينتمي إلى نفس الوسط الطبيعي والقبلي والتاريخي المحدد في الخصوصية المحلية للجبال الأطلسية المغربية، المتسمة عموما بالهشاشة الطبيعية والمعرضة لسرعة الاختلال واللاتوازن، كمنظومات جبلية متوسطية (محمد الناصري، 2006، ص189)، ليست بمنأى عن تلك التحولات العميقة التي مست المجالات القريبة منها أو البعيدة عنها، تتفاعل في أطرافها مع باقي المناطق على شكل منظومة متكاملة العناصر.

كان لسياسة التهميش والعزلة التي طالما عرفتها المنطقة في ظل منظور إقصائي فيما سبق من سياسة الدولة على مستوى البرامج التنموية، ثم فشلها الذريع في كثير من الأحيان، وهيمنة التخطيط المركزي المفرط في التنمية، هذا فضلا عن غياب رؤية واضحة للأهداف، لأنها مشاريع كانت وليدة وقائع ظرفية ضغطت على الدولة بكل ثقلها وأجبرتها على التصرف وفق هاجس أمني أكثر منه تنموي(جمال الكركوري، 2008، ص184)، نذكر منها على سبيل المثال مشروعي حوض سبو ومشروع ديرو DERRO بالريف الغربي.

يتفاعل هذا القسم من الوسط الجبلي مع محيطه السهلي على شكل منظومة تجمها أنساق تراعي دراسة سرعة تدهور الموارد الطبيعية الناتجة أساسا عن الإفراط في الاستغلال الجماعي للمراعي، واجتثاث الغابة، لاسيما بأطلس أزيلال(Laouina.A et al, 2000, p8) ، لأن المشهد الجبلي يعرف تحولات جديدة في اتجاه الاختلال واللا توازن، بعد أن كان بمثابة المحمية الرئيسية للثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من أخشاب وحيوانات وأعشاب طبية ومعادن نفيسة، إضافة إلى كونها مجال استقطاب القطاع الرعوي ومعه القبائل الترحالية(سعيد البوزيدي، 2006، ص37)، ولضمان استمرار التوازن بين الموارد والإمكانيات المتاحة في الجبل، وحتى تتمكن المنطقة من الحفاظ على توازناتها البيئية كمنظومة متكاملة الوظائف، وتقوم بالدور المنوط بها، وجب تبني مقاربة جديدة تنبني على أساس بيئي وتنموي.

ومن شأن هذا أن يسهم في تفعيل دينامية التنمية المحلية المستدامة التي تستجيب لجميع الحاجيات بعين المكان، من خلال تدبير مستدام للأراضي يبدأ بإعادة تصفية الوضع العقاري بالتحديد القانوني للأراضي، ثم إعادة النظر في القوانين المرتبطة بالغابة وتوضيح حقوق الاستعمال وتنظيم المستعملين لعقلنة واستثمار مجال استعمال تلك الحقوق (السعيد بوجروف، 2007، ص 166)، وهذا ما سيحد من الهجرة القروية التي تؤدي إلى تفقير الجبل واستنزاف مادته البشرية، علاوة على رأسماله الطبيعي الذي يميزه عن غيره.

3.2 الاقتصاد الفلاحي الجبلي والهشاشة الطبيعية في برامج التنمية القروية:

طبقت على مدى عقود طويلة مقاربات لتنمية العالم القروي على الصعيد الوطني، وبالأخص المناطق الجبلية، قصد استثمار موارده الطبيعية في التنمية ومعالجة إشكالية اهدار وضياع جزء منها من جراء الاستغلال الجائر، لكن النتائج المحققة أثبتت عكس ذلك تماما نظرا لصعوبة حل

عدة مشاكل معلقة منها معضلة التهميش والفقر والاقصاء، وعدم تمكن مقاربة تنمية العالم القروي من إيجاد حلول لاختلالات هيكلية بالوسط القروي الجبلي.

ظل المشهد القروي الجبلي رتيبا وبعيدا عن الدينامية التي ميزت نظيره بالبسائط والنجود، لأن جل برامج التنمية القروية برمتها لم تراعي التمايزات الحاصلة بين الأوساط القروية ككل، فترتب عن ذلك ثنائية عطلت مسارات التنمية القروية الجبلية وكرست التفاوت المجالي، الشيء الذي جعل العالم القروي الجبلي يكتوي بنار تلك السياسة التي لم تستحضر خصوصياته الجغرافية.

كما تراكمت عدة مشاكل بنيوية أمام تطبيق برامج التنمية القروية في سياقها الوطني العام، لأنها لم تتمكن من استيعاب كل القضايا التنموية التي تطرح بالعالم القروي المغربي وبالأخص الجبلي منه، الذي يواجه مشكلات عويصة تتراكم حدتها مع الزمن في أبعادها البيئية والاجتماعية والمجالية، بما يوحي بعالم جامد تنمويا تفككت أوصاله الاجتماعية بتشكيل بنيات إدارية جديدة موسومة باللاتجذر الاجتماعي محليا، ترعاه نخب محلية تكرس الانتظارية وكبح تقدم التنمية واستمرار العجز التنموي والعزلة المطبقة في عدة مستويات (عبد الرحيم العطري، 2012، ص33)، التي تختزل تاريخا طويلا من الهشاشة الطبيعية والتهميش التنموي للوسط القروي الجبلي في برامج التنمية القروية التي تتعامل مع هذا العالم كوحدة متجانسة، ولا تراعي فيه الاختلافات البنيوية الناتجة عن علاقات الإنتاج.

يلاحظ من خلال تقييم نتائج تطبيق هذه المشاريع بالجبال المغربية السعيد بوجروف، 2007، ص392) و(جمال الكركوري، 2008، ص165-187) و(محمد الهيلوش، 2011، ص67-87)، أنها مشاريع تبقى محدودة الأثر التنموي والفعالية الانتاجية بتلك المناطق، لأنها تعاني من غياب التنسيق وتقييم الطرق والوسائل المستعملة وعدم التعبئة الممكنة للسكان لاستجابة للجدوى من هاته البرامج.

نظرا للارتباط العضوي بين السكان والبيئة المحلية وسيادة أنشطة زراعية تقليدية وهشاشة الأنظمة البيئية في منطقة تاكلفت، وجب إعادة النظر في سياسة الدولة في تنمية العالم القروي الجبلي برمته، الذي تحكمه الكثير من المظاهر التقليدية التي تجد معناها في الأنظمة الاقطاعية التي تقود إلى متاهات التنمية المعطوبة وتعيق الانتقال الفعلي إلى التنمية التي يكون مفتاحها سؤال الملكية العقارية(عبد الرحيم العطري، 2012، ص28-22)، لأن السياسة السابقة همشت المناطق البورية والجبلية كنوع من الاستمرارية في تكريس سياسة التمييز بين المجالات النافعة وغير النافعة التي طبقت في الفترة الاستعمارية.

3. إشكالية تجسيد التنمية المستدامة بحوض تاكلفت

1.3 يعزز المشروع الترابي كآلية التدبير التشاركي للموارد الطبيعية محليا:

إن تجسيد التنمية المستدامة كتصور نظري يوفق بين التطورات الاقتصادية ومتطلبات التنمية الاجتماعية والتوازنات البيئية، رهين بتأهيل التراب المحلي على شكل مشروع تنموي متكامل الأبعاد ينخرط فيه المنتخبون والفاعلون وكل المهتمين بالتنمية الترابية، باعتبارها نهج وعملية تعكس أهداف التنمية المستدامة جهويا ووطنيا، تدعم النهج التشاوري والتشاركي من أجل الإسراع بتنفيذ المخططات العملية التي تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الترابية(محمد حزوي،

2005، ص66)، وهذا الطرح التشاوري لتأهيل التراب المحلي وتنميته، من شأنه الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة وعادلة تتجاوز ثغرات الماضي وتتطلع نحو المستقبل.

يطرح خلق مشروع ترابي منسجم تحديا كبيرا بالأوساط الجبلية، على إعتبار أن الجبال المغربية عبارة عن أوساط طبيعية راكمت مشاكل معقدة بفعل التهميش وضعف الاستثمار، وتتطلب سياسة وطنية واضحة وإرادة أكيدة تعترف بخصوصيات هذه الأوساط الهشة تنمويا وطبيعيا عن طريق تدخلات للدولة عبر استثمارات خاصة وقوانين فعالة خاصة بالجبل، وكذا بمخططات تنموية تشاركية على شكل مشاريع متكاملة تحقق الاندماج والتضامن المجالي بين الجبل والسهل بشكل متوازن(محمد الناصري، 2006، ص208) و(السعيد بوجروف، 2007، ص 496) و(Grigori Lazarev, 2014 ,p236)، غير أن إدراك هذا الواقع ما فتئ يطرح إشكالية كبيرة يبقى حلها مستعصيا ويتطلب إرادة وكفاءة المتدخلين في مجال تدبير التراب بخلق منظومة ترابية متفاعلة بين المستوى الجهوي والوطني.

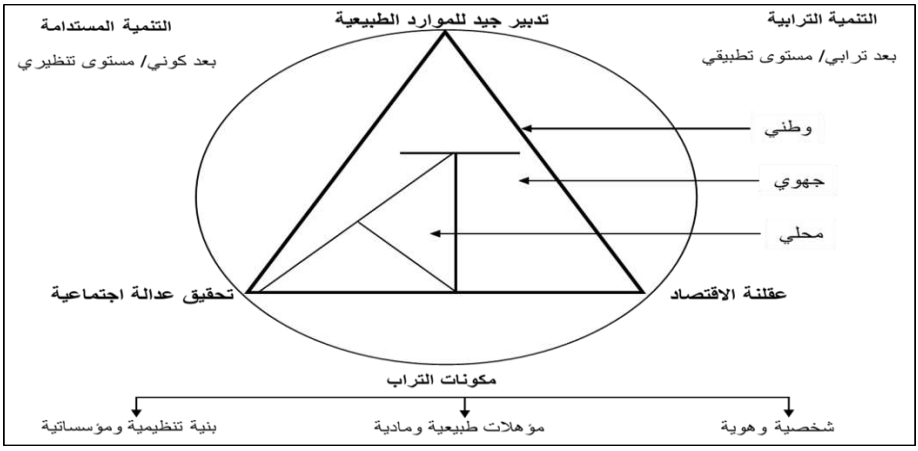

الشكل رقم 2: المشروع الترابي كتصور لتحقيق التنمية الترابية والمستدامة (المصدر: محمد حزوي وألفة حاج علي، 2005، ص62).

انطلاقا من الواقع الحالي للموارد الطبيعية وديناميات الأوساط بحوض تاكلفت، تبرز بوضوح إشكالية التنمية المستدامة بالمنطقة، التي تتطلب المحافظة على البيئة وصيانة الموارد والأوساط الطبيعية من التدهور كشرط لا محيد عنه لأي مشروع تنموي بهذا المجال الجبلي، لأن تغليب المقاربة القطاعية في التنمية كما في السابق، لا يسمح بتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة يشارك فيها كل الفاعلين المعنيين بالشأن المحلي على شكل اختيارات قابلة للتنفيذ.

2.3 المقاربة التشاركية كآلية للتدبير لتحقيق التنمية المستدامة:

ينبغي الإشارة إلى أن علاقة الإنسان بمحيطه البيئي تتحكم فيه مجموعة من العوامل، منها إشكالية التنمية المحلية المستديمة التي تحكم في توجيه سلوكات الأفراد والجماعات تجاه استدامة الموارد الطبيعية أو تدهورها، وقد أصبح نظام الإدارة المحلية في الوقت الراهن أحد العناصر المتحكمة والمهيكلة لتدبير التراب والتدخل لتحقيق التنمية المحلية.

لقد حظيت المقاربة التشاركية في الآونة الأخيرة باهتمام الدولة ومختلف المنتظمات الدولية في مقاربة التنمية المحلية، باعتبارها سياسة تستهدف اشراك الجميع في كل مراحل تدبير القضايا المحلية وتنفيذ برامج التنمية، ولأنها مقاربة تساعد على حل الصراعات وتساعد الساكنة ومختلف الفاعلين في التدبير الذاتي للمؤهلات المتاحة، وتقترح حلولا مناسبة للإكراهات المطروحة عبر استقلالية القرار لمختلف المتدخلين من جماعات ترابية وساكنة محلية وجمعيات المجتمع المدني والمنتخبون(امحمد موساوي، 2012، ص250) و(لحسن جنان، 2010، ص 26)، وهي منهجية جديدة تعتمد في تنزيل مشاريع التنمية المحلية عبر تدبير تشاركي للقرار المحلي وفق عمليات تنجز على المدى الطويل والقصير.

إذا كانت المقاربة التشاركية في التدبير ممكنة، وهي الحل البديل للكثير من القضايا التي تهم جدلية العلاقة بين التنمية والتراب المحلي، فإن التنمية الذاتية التشاركية تستمد طاقتها من الموارد المميزة للحيز الترابي، باعتباره نسقا معقدا تخوله مكوناته المادية واللامادية، وارتباطها بنمط الحكامة المحلية التي تضفي على التراب شخصيته في نوع من التعاون بين الفاعلين لإنجاز التشخيص المحلي للموارد، وبلورة رؤية واستراتيجية متقاسمة حول نمط تنمية الحيز الترابي في المدى الطويل بالاستشراف الترابي(لحسن جنان، 2010، ص27)، وهذا الاستشراف الترابي لا يمكنه أن يجابه الإكراهات والعراقيل الداخلية والخارجية للتنمية إلا عبر عمل جماعي وتشاركي يقوم على تشكيل مجتمع مدني فاعل وقوي ومبادر ومسؤول من أجل المحافظة على الموارد وتحقيق التنمية.

أثبت توسيع شبكة العلاقات والحوار حول القرار المحلي في العديد من البلدان على أهميتها في تحسين النتائج المرجوة من البرامج التنموية المنتظرة، لأن إشراك الساكنة وخبراتهم المحلية في سيرورة التنمية تسهم في تعبئة جل الموارد المحلية، وتطوير الأنشطة غير الفلاحية عبر تثمين التراث المحلي وتنويع الموارد، ويجسده في الواقع جيل جديد من المشاريع التي تعتمد الاندماج والتشارك والتعاقد(لحسن جنان، 2010، ص29)، عن طريق جيل جديد من الفاعلين يحملون تلك المشاريع بمقاربة تشاركية كضمانة وحيدة لإدماج الساكنة المحلية بشكل مباشر في تدبير وتخطيط برامج التنمية المحلية المستديمة.

3.3 التشخيص الاستراتيجي للتراب كأسلوب لمأسسة الفعل التنموي محليا:

إذا كانت التنمية الترابية عبارة عن نهج ومقاربة في الاعداد والتنمية، لكونها شمولية مندمجة وموطنة، تروم في بعدها الترابي توفير محيط ملائم يمكن من تقوية القدرات الجماعية والفردية، في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد والمقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي(زهير البحري، 2012، ص325)، فإن مقاربتي التشخيص والتخطيط الاستراتيجي هي التي ستمكن من الرؤية للمستقبل لضمان نجاح المشاريع والبرامج المزمع إنجازها فوق تراب معين، حسب تصورات والامكانيات المتوفرة للفاعلين التنمويين بذلك التراب(ميمون بحكان،2011، ص106)، ويتطلب ذلك تحديد المهمات والرؤية والاختيارات الكفيلة بالإنجاز لتحقيق قدرا مرغوبا فيه من التنمية.

تسمح الرؤية الاستراتيجية للفعل التنموي محليا بوضع حصيلة تركيبية للمعطيات الترابية وترتيبها حسب المؤهلات والفرص ومواطن الضعف والمهددات كما وضعها أفومAFOM ،

بهدف صياغة المحاور الاستراتيجية للقرار المحلي بشكل تركيبي لبناء مشاريع التنمية المحلية انطلاقا من تعبئتها وتثمينها(محمد حمجيق، 2009، ص22)، بهدف إنجاح المشروع الترابي كبديل للمقاربة القطاعية للتنمية المحلية وتحسين الظروف البيئية ومستوى عيش السكان بمقاربة تشاركية جديدة في التنمية المجالية المستدامة.

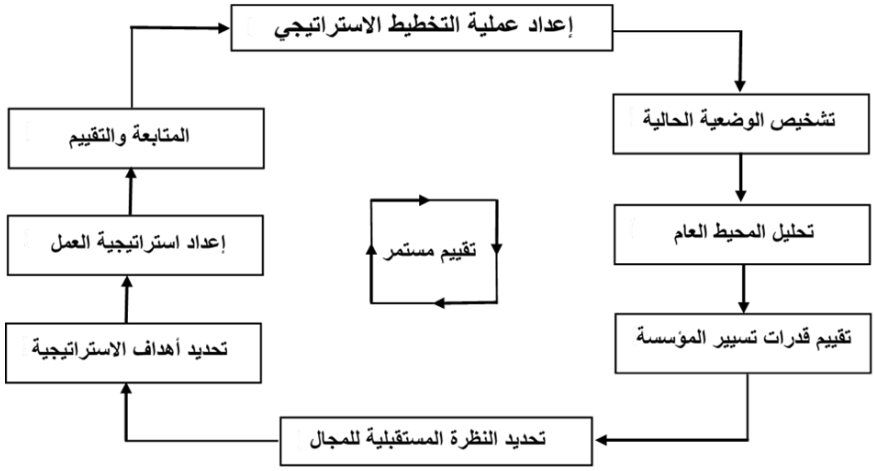

الشكل رقم 3: خطاطة مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية
(المصدر: ميمون بحكان وعبد القادر السباعي، 2011، ص 111).

أصبح من المؤكد أن اكراهات التنمية المحلية وصيانة التوازنات البيئية بحوض تاكلفت، تحتاج راهنا إلى تشخيص استراتيجي للإكراهات والامكانيات، قصد تجاوز الاختلالات البيئية ومعضلة التنمية، وإعادة التوازن في استغلال المجال وموارده، عبر تبني تدبير تشاركي للتنمية، يدعم كل أشكال التنظيمات والخبرات المحلية المتراكمة بالمنطقة عبر الزمن ويفعل دينامية المجتمع المدني المحلي.

يقترح نموذج AFOM (محمد حمجيق، 2009، ص23) عناصر عملية لتحليل وتشخيص التراب المحلي، بترتيب الموارد الترابية المهمة فيما يسمى بسلة المنافع والخدمات، التي تحدد محاور استراتيجية التنمية ونوعية الموارد الأكثر قابلية للتعبئة من مشاهد وثروات بيئية والتراث المبني والعادات ومهارات الذاكرة الجماعية والموارد ذات الخصوصية المحلية.

4.3 إعداد التراب كمقاربة لحل الاختلالات المجالية بالمناطق الجبلية:

شكل الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني سنة 2000 أول مقاربة تشخيصية للمجال المغربي والاختلالات الجهوية التي تواجهه، حيث أثار عدة قضايا وإشكالات تهم المناطق الجبلية، منها على وجه التحديد إهدار الموارد الطبيعية باستنزاف التربة والماء والغطاء النباتي بالأوساط الجبلية (المجال المغربي واقع الحال، 200، ص38).

تتوخى سياسة إعداد التراب تلك معالجة قضايا مجالية بعينها على شكل اختيارات مجالية توجهها مبادئ عامة وتصورات، تستهدف خلق دينامية تحترم التنوع والاختلاف وتسمح بكل مجال أن يبرز فيما يشكل أصالته ويميزه في إطار التضامن الوطني(المجال المغربي واقع الحال،

2000، ص122)، لتحقيق تنمية منسجمة تضمن النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية وتحسين مستوى عيش السكان، وجعلت هذه المقاربة المناطق الجبلية ضمن أولوياتها الكبرى .

لا تقتصر سياسة إعداد التراب بالمناطق الجبلية على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازنات البيئية وحسب، بل تتجاوزها إلى أبعاد أخرى منها تحقيق العدالة المجالية في توزيع الثروة الوطنية وإشراك السكان في التدبير وإنجاز المشاريع التي تهم مستقبلهم عن طريق تعميم سياسة اللامركزية في المصالح الإدارية وأساليب التدبير.

إن نجاعة تدبير التراب الوطني لا سيما الشق المتعلق بالمناطق الجبلية، في حاجة ماسة إلى تأهيل طرق التدبير العمومي لقضايا التراب، بنهج سياسة جبلية بمقاربة ترابية تشرك كل الفاعلين وتعمل بفعالية قصوى، على شكل تعاقد يلزم كل الأطراف المتدخلة في التدبير من جمعيات ومؤسسات الدولة وهيئاتها(السعيد بوجروف، 2007، ص491)، وتعتبر الجهوية المتقدمة باعتبارها أداة لإعادة توزيع الاختصاصات بين الدولة والنخب المحلية والجهوية (رشيد لبكر، 2003، ص153)، إطار ملائما للتنمية التشاركية ووسيلة فعالة لإعداد والتخطيط المبني على سياسة تعاقدية تلائم الخصوصية الجهوية لمشاريع التنمية.

كون حوض تاكلفت يندرج بيئيا وجغرافيا في سياقه الجبلي، ونظرا لمؤشرات التنمية الاجتماعية المتدنية على عدة أصعدة بفعل التهميش والعزلة التي طالته طيلة عقود، وبحكم استمرار تدهور موارده الطبيعية من خلال نشاط التعرية المائية على سفوحه وضعف التدخلات القائمة للتصدي لها، وكذلك تراجع المساحة الغابوية ومردوديتها نتيجة تأثير الأنشطة الرعوية والإجتثات ومحدودية تهيئتها، فإن جودة الإعداد كما يقول أحد الباحثين(محمد الناصري، 2006، ص211)، تتوقف عند مدى تقدير البيئة ودافع التنمية المستدامة بتمفصلها بين المجالات الترابية المختلفة ومفارقاتها المتناقضة.

5.3 تتطلب تهيئة للحوض تصورا متعدد الأبعاد ومتكامل المقاربات:

إن أشكال التهيئة التي عرفتها الجبال وضمنها حوض تاكلفت منذ الفترة الاستعمارية، قد أظهرت فشلها، لأنها عبارة عن تهيئة مبتورة بين القطاعات المتدخلة، وتعوزها الفعالية والتصور الشمولي، ففي المجالات الغابوية انصبت كل التدخلات في اتجاه حمائي للغابة واستغلالها من طرف الإدارة الوصية حيث ظلت كل القرارات والبرامج توضع بعيدا عن رأي الساكنة القريبة من الغابة وذوي حق الانتفاع.

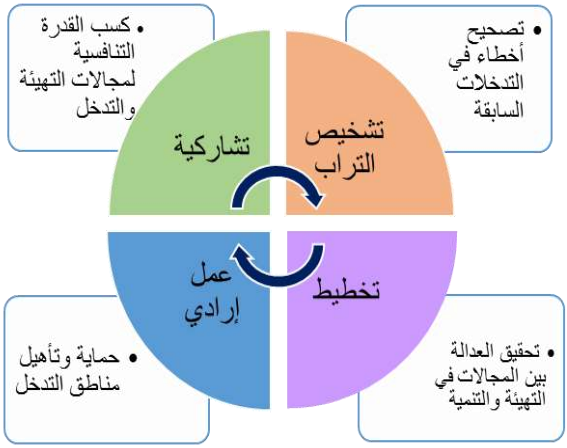

الشكل رقم 4: تصور التهيئة المندمجة للحفاظ على الأراضي وتدبيرها

(المصدر: قراءة في أعمال السعيد بوجروف 2009 وعبد الله العوينة 2007).

تتمثل مشكلة التهيئة والتنمية الحالية لمنطقة تاكلفت في غياب نماذج تنموية، تعكس عدم وجود رؤية واضحة للتنمية القروية الجهوية، ليس في المنطقة وحسب، بل وعلى الصعيد التراب المغربي برمته. فبرامج التهيئة الغابوية المطبقة في كثير من المناطق المغربية تنظر للثروة الغابوية كمورد طبيعي فقط يساهم في الرفع من المداخيل، ولا تراعي أبعادها الاجتماعية والبيئية والثقافية.

خلاصة:

معظم مشاريع التهيئة والتنمية المنجزة بحوض تاكلفت والمناطق الجبلية المغربية عموما تفتقد إلى الحكامة الإدارية في التدبير والتنفيذ، بفعل التباعد في القرار بين الإدارة المحلية والمسئولين من جهة وتعرض التصورات من جهة أخرى، ولذلك كان للعامل البشري في التدبير دورا كبيرا في فشل العديد من مشاريع التنمية بالمنطقة، إما بسبب الصراعات وتضارب المصالح مع الساكنة المحلية، أو بتعقد مساطر التنفيذ وعدم الحرص على تطبيق تلك البرامج بالصرامة اللازمة. لذا وجب لفت النظر إلى هذه المحاور الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستديمة وتأهيل الأوساط الطبيعية.

قائمة المراجع:

1.البوزيدي سعيد (2006) دور المجال الغابوي في حفظ التوازنات البيئية والاقتصادية في المغرب خلال الفترة القديمة"، محمد حمام عبد الله صالح (تنسيق)، ورد في البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وأفاق تنموية، منطقة درعة نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 9، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط.

2. جنان لحسن (2010)، العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، مختبر التراث والمجال بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.

3.حزوي محمد وألفة حاج علي (2005)، المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية العدد الثاني، منشورات مختبر التراث والمجال كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.
4.حمجيق محمد (2009)، الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، مختبر التراث والمجال بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، المغرب.
5.العطري عبد الرحيم (2012)، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، الرباط، ط2، مطبعة طوب بريس، الرباط، المغرب.
6.العوينة عبد الله (2007)، التدبير المحافظ على المياه والأتربة في المغرب، تنوع استراتيجيات الفلاحين تجاه تدهور الأراضي، منشور جماعي كلية الآداب الرباط، 2007.
7.الناصري محمد (2006)، الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة بمناسبة اليوم العالمي للجبال، المغرب.
8. الكركوري جمال(2008)، تنمية الأقاليم الشمالية بين واقع التأخر وتعدد المبادرات، محمد الأسعد (تنسيق) نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، التنمية المحلية، ج1، ط1، مطبعة أمبريمري، الدار البيضاء، المغرب.
9. لبقصي محمد وعنوز رشيد(2016)، التضامن الترابي حالة مجموعة الجماعات للتنمية بإقليم صفرو، البحث الجغرافي والتنمية بالجبال المغربية، نحو جغرافية القرب، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ضمن أشغال المنتدى السادس للتنمية والثقافة بإغزران، إقليم صفرو، المغرب.
10. البكر رشيد (2003)، إعداد التراب الوطني، ورهان التنمية الجهوية، مطبعة عكاظ، الرباط، المغرب.
11. مديرية إعداد التراب الوطني(2000)، المجال المغربي واقع الحال، ط1، منشورات مديرية إعداد التراب الوطني، مطبعة عكاظ، الرباط، المغرب.
12.موساوي امحمد(2012)، تثمين الموارد الترابية آلية لاستدامة التنمية المحلية بالمجالات القروية حالة جماعة إغزران، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات ضمن أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة بإغزران.
13. الهيلوش محمد (2011) التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة المحلية الجيدة، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في المجتمع المدني والحكامة الترابية، ضمن أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، المغرب.
14. بحكان ميمون واسباعي عبد القادر وغزال محمد (2011) الحكامة المحلية والتدبير الاستراتيجي بالجماعات المحلية، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في المجتمع المدني والحكامة الترابية، ضمن أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، المغرب.
15.بنعلي عبد الرحيم(2004)، حوض تادلا: من التطور البليورباعي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال،الرباط، المغرب.
16. بوجروف السعيد(2007)، الجبال المغربية أي تهيئة، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب.
17.Laouina A. et Ait Hamza M. et Chaker M.et Nafaa R., (2000) : La montagne marocaine, dynamiques agraire et développement durable. (A.N.G.M), Imp. Almarif AlJadida, Rabat.

18.Grigori.L, (2014) : Ruralité et changement social, Etude sociologiques, publication de la faculté des Lettres et des sciences Humaines, Rabat, Série : Essais et Etudes N 64.